

المقعد الشاغر للخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

فتفتح هذه الدورة في ظل ظرفية متميزة، من أبرز معالمها مواصلة العمل على الأوراش الإصلاحية الكبرى التي همت مجموعة من القطاعات الهيكلية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي ساهمت في توطيد وإثراء نموذجنا الوطني في ظل محيط إقليمي وجمهوي شديد التوتر وبالغ التعقيد.

ويأتي افتتاح هذه الدورة كذلك في سياق تعيين الحكومة الجديدة، التي تمنى التوفيق لرئيسها ولأعضائها، ونجدد لهم التأكيد، بهذه المناسبة، على أن مجلس المستشارين على أتم الاستعداد للعمل المشترك وللتعاون مع الحكومة على قاعدة فصل وتوازن السلط.

كما نفتتح هذه الدورة أيضا في سياق استكمال بناء الصرح المؤسسي، بما يؤمن الحكامة الديمقراطية، بعد تنصيب مؤسستين دستوريتين جديدتين، طبقا لمقتضيات الدستور، ويتعلق الأمر بالحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اللتين نهى أعضاءهما بالمناسبة على الثقة التي حظوا بها من قبل صاحب الجلالة، نصره الله، وتمنى لهم التوفيق في مهامهم.

وتتميز هذه الظرفية أيضا بالانتظارات التي تعرفها قضية الوحدة الترابية لبلادنا بعد تعيين أمين عام جديد للأمم المتحدة، لاسيما وأنه سيقدم قبل نهاية الشهر الجاري تقريره إلى مجلس الأمن بشأن تطورات هذا النزاع المفتعل.

وجدير بالتذكير في هذا السياق، أن المغرب قدم مبادرة للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، وصفت بالجادة وذات المصادقية، وحظيت ولا تزال تحظى بتقدير الكثير من العقلاء على المستوى الدولي، لكونها تشكل الحل الأمثل لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي عمر عقودا من الزمن.

وفتفتح هذه الدورة أيضا في سياق التحضيرات الجارية لاستكمال إجراءات انضمام المملكة المغربية إلى مؤسسات الاتحاد الإفريقي، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، لاسيما تلك المعبر عنها في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال منتدى "كرانس مونتانا" بتاريخ 17 مارس 2017 بمدينة الداخلة، بأن "تحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، يبقى رهينا بمدى ثقتنا في أنفسنا، وبالاعتماد على مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، واستغلالها على أحسن وجه، في إطار تعاون جنوب - جنوب مريح، وشرراكة استراتيجية وتضامنية بين دول الجنوب.

واننا - يقول جلاله الملك - "لواقنون من كسب هذه الرهانات، فأفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة البراغماتيين، المتحررين من العقد الأيديولوجية، التي عفا عنها الزمن. هؤلاء القادة الذين يعملون، بكل غيرة وطنية ومسؤولية عالية، من أجل استقرار بلادناهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتمييزها الاقتصادية، وتقديمها الاجتماعي"، (انتهى النطق الملكي). واستعدادا لرفع التحديات المترتبة عن عودة المملكة المغربية إلى الأسرة

محضر الجلسة التاسعة والسبعين

التاريخ: الجمعة 16 رجب 1438 (14 أبريل 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس.

التوقيت: عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة صباحا.

جدول الأعمال: افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

خير ما نفتتح به أشغال هذه الدورة آيات بينات من الذكر الحكيم، يتلوها على مسامعنا المقرئ الفاضل السيد عبد الكريم باقي الله.

المقرئ السيد عبد الكريم باقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم،

وَلِذَٰلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ
الْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّونَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ
مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * رَبَّنَا إِنِّي أُمُكْتُ مِنْ
ذُرِّيَّتِي بِوَالِدٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ
فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ
يَشْكُرُونَ

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله العظيم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتتح اليوم، على بركة الله، دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017.

وأود أن أذكر بداية أننا سنكون مباشرة بعد جلسة افتتاح الدورة هذه على موعد مع جلسة ثانية لانتخاب عضو بمكتب مجلس المستشارين للماء

التشاركية، وخاصة ما يرتبط بالحق في تقديم العرائض والمطالبات في مجال التشريع.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 10 وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية، والسيد رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، والسيد رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت.

كما شارك المجلس في 18 تظاهرة إقليمية ودولية، منها مساهمتنا في أشغال جلسة الاستماع السنوية للأمم المتحدة بنيويورك شهر فبراير 2017 حول موضوع: "العالم الأزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض وضمان رفاهية البشر ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030".

وشارك المجلس كذلك في أشغال الجمعية 136 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالعاصمة دكا ببغلاذيش في الفترة الممتدة من فاتح إلى خامس أبريل 2017، وفي الدورة 34 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف كاستعداد لتهيء مشاركة المجلس، ولأول مرة، في الوفد الرسمي للمملكة المغربية الذي سيقدم التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بداية شهر ماي 2017، مما سيكرس توجهنا الرامي إلى تحقيق عمل برلماني مبني على المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، وأود أن أحيي من هذا المنبر السيد وزير العدل على جهوده وعلى تعاونه المثمر حين كان يزاول مهمة سفير دائم للمغرب بجنيف.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا الوسطى واللاتينية ودول الكاريبي، استقبل مجلسنا وفدا برلمانيا عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكاريبي، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان، كما استقبل المجلس وفدا برلمانيا عن جمهورية البيرو، ونستطيع أن نؤكد بأن ثمة آفاق واعدة تنفتح أمام الدبلوماسية البرلمانية على مستوى هذه القارة.

وشكلت المباحثات التي أجريناها مع هذه الوفود مناسبة هامة للتعبير عن الاعتراف بالدينامية المتواترة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان المنطقة، وكذلك روح التشاور والتنسيق القائمة بشأن مختلف القضايا والتحديات والرهانات المشتركة، في أفق ترجمة مشروعنا الطموح والمتعلق بإحداث "منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني"، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية وإسراع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وشهدت هذه الفترة كذلك، زيارتنا بجمعية وفد من المجلس، إلى جمهورية فنلندا بدعوة كريمة من السيدة رئيسة البرلمان الفنلندي من 8 إلى 10 مارس 2017، وحظينا خلالها بشرف استقبالنا من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية الفنلندية، وهو ما شكل فرصة هامة للتعريف بالموذج الديمقراطي

الإفريقية، وبعد استكمال تأسيس مجموعات برلمانية جديدة للصدقة مع البرلمانات الوطنية الإفريقية، بادرنا في إطار التنسيق مع زملائنا بمجلس النواب إلى فتح ورش استكشاف السبل والآليات الكفيلة بتقوية حضورنا الدبلوماسي على المستوى الإفريقي، من خلال عقد سلسلة ندوات وورشات عمل موضوعاتية حول القضايا والرهانات ذات الصلة، والتي أعطينا انطلاقتها قبل أسبوعين عبر تنظيم ندوة برلمانية في موضوع "الحضور الدبلوماسي للمغرب في القارة الإفريقية".

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا لا بأس به لمجلس المستشارين، على عدة مستويات.

وهكذا، فاستكمالاً للمبادرة التي أطلقها المجلس بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، والتي اشتغلت في ظروف استثنائية ناتجة بالأساس عن تواجد أعضاء الحكومة في وضعية تصريف الأعمال، عمل المجلس في دورة استثنائية هي الأولى من نوعها في تاريخ العمل البرلماني من حيث اتخاذ المبادرة من طرف أعضاء مجلس المستشارين، على مناقشة تقرير هذه اللجنة طبقا لمقتضيات المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق.

وعلاقة بالوظائف الدستورية الجديدة لمجلس المستشارين، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات العمومية، وفي إطار التفاعل مع التوجيهات الملكية السامية، تجاوب المجلس مع مضامين الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، والذي شتم فيه بشكل دقيق أعطاب الإدارة المغربية، وهو الموضوع الذي من المقرر أن تعالجه المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، تحت عنوان "المرفق العمومي".

وشهدت هذه الفترة كذلك، مواصلة عمل اللجنة المكلفة بتعديل النظام الداخلي للمجلس، في تكامل مع مجلس النواب واحتراما لمقتضيات الدستور.

ولا يفوتني في هذا الصدد، أن أؤوه كذلك بالعمل الجاد الذي تقوم به لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، من خلال الترتيب للقائهات المنتظمة التي تعقدتها في سبيل توحيد الرؤية في التعامل مع القضايا المشتركة التي تستوجب التنسيق، والتي توجت بإحداث لجنة فرعية مختلطة تشغل على مواضيع محددة وذات صبغة استعجالية، وستفضي بدون شك إلى نتائج إيجابية من شأنها تحقيق التماسق والتكامل بين المجلسين ضامنا لنجاعة العمل البرلماني.

وتكريسا للتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في دعم العملية التشريعية، نظم المجلس أياما دراسية بشراكة مع منظمات المجتمع المدني لبحث طرق تمكين الآليات القانونية والتنظيمية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني والديمقراطية

كما دعا جلالتهم من خلالها مجلس المستشارين إلى "متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني"، قرأت عليكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين مقتظا من الرسالة الملكية السامية لتجديد التذكير بضرورة النهوض بهذه المسؤولية.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

قبل أن أختتم، أود أن أعبّر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء البرلماني، خدمة للمصلحة العليا لوطننا العزيز، من أجل استدراك الزمن المهدور، جراء تعثر مشاورات تشكيل الحكومة.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات والسادة رؤساء اللجان الدائمة وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما أبدوه من بذل وعطاء طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين.

كما لا يفوتني أن أتوجه كذلك بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس، على تفانيهم في القيام بواجبهم.

والشكر موصول كذلك لمنظمات المجتمع المدني والفعاليات الجامعية والأكاديمية، التي وأكبت بانتظام أنشطتنا، ولمثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على متابعة وتغطية أشغال المجلس وأنشطته المتعددة ونقلها لعموم الرأي العام الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المغربي ويفرض الاستثمار المتاحة في ظل الموقع الجيو-استراتيجي الذي تتفرد به بلادنا.

كما تميزت هذه الفترة الفاصلة بين الدورتين، بتنظيم البرلمان المغربي بمجلسه للمؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للإتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية وتقوية العمل البرلماني العربي - العربي.

وعلى مستوى الشراكة والتعاون الدولي، كتف مجلس المستشارين أنشطته خلال هذه الفترة مع عدد من المؤسسات وعلى رأسها: مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما فتح المجلس أورشاحا مع كل من المنظمة العالمية للهجرة، ومؤسسة كونراد أديناور، وبرنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في أفق خلق آلية التوأمة المؤسساتية.

السيدات والسادة الأفاضل،

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك بحدث هام، تمثل في تنظيم مجلسنا للدورة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية في موضوع "مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، يوم 20 فبراير 2017 اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، والذي حظي بشرف الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وبدرجة كبيرة من المسؤولية مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في هذا المنتدى، والتي نوه فيها جلالتهم بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.